الصندوق الوطني لدعم المتضررين من الزلزال يستعرض نتائج ونسب الإنجاز حتى الآن

٢١ مليار ليرة دعم مالي استفاد منه ٣٨١ متضرراً

الوطن

تمحور اجتماع لمجلس إدارة الصندوق الوطني لدعم المتضررين من الزلزال برئاسة رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس أمس حول النتائج ونسب إنجاز عمل الصندوق منذ إطلاقه بشكل فعلي في الـ١٤ من شهر آب من العام الماضي، بمشاركة وزراء الأشغال العامة والإسكان والمالية والإدارة المحلية والبيئة والأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء ومدير الصندوق وعدد من ممثلي الجمعيات الأهلية والفعاليات الاقتصادية، أعضاء مجلس إدارة الصندوق، بالإضافة إلى وزيرة الدولة لشؤون تنمية المنطقة الجنوبية، ومحافظي حلب واللاذقية وحماة.

ويشكل تقديم الدعم المالي ومساعدة المتضررين من الزلزال على تجاوز الضرر الذي لحق بهم، والمساهمة في مواجهة تداعيات الكارثة غير المسبوقة في حجمها وأثرها، المهمة الأبرز لعمل الصندوق الوطني لدعم المتضررين، حيث أظهرت نتائج العمل المتحققة التي تم عرضها خلال الاجتماع، تقديم دعم مالي بقيمة تقارب الـ٢١ مليار ليرة سورية لـ٣٨١ متضرراً من إجمالي عدد المتضررين البالغ ١٣٧٨ متضرراً، وذلك ضمن إطار إستراتيجية تدخّل شملت كمرحلة أولى، الشريحة A وتضم كل مالك لسكن مهدم في منطقة منظمة، والشريحة B وتشمل كل مالك سكن مهدم في منطقة غير منظمة، وكل مالك لسكن مهدم مخالف في منطقة منظمة، في حين يتم استكمال إجراءات صرف الإعانات لمئات المتضررين مع استكمال الوثائق والثبوتيات المطلوبة.

تبسيط الإجراءات والتنسيق بين الجهات المعنية والتمكين المستمر لموظفي مراكز خدمة المواطن المعتمدة والتطوير المستمر للنظام المؤتمت المعتمد من قبل إدارة الصندوق، ساهمت في تكريس الشفافية والديناميكية في العمل وضمان حصول المستحقين على الدعم العادل بالسرعة الممكنة، حيث بينت الأرقام أن ٨٠ بالمئة من الطلبات الواردة إلى الصندوق حصلت على الدعم، إذ بلغ وسطي عدد الأيام لحصول المتضرر من الشريحة A على الدعم ٢٣ يوماً، و٧ أيام وسطياً لحصول المتضرر من الشريحة B على الدعم.

وناقش المجتمعون إضافة شريحة جديدة لدعم المتضررين بالمأوى، تشمل مالكي مساكن تم هدمها أو سيتم هدمها بموجب قرارات الهدم والإزالة الصادرة عن المحافظة المعنية، وجرى التأكيد على دراسة بيانات هذه الشريحة بدقة وواقعية. وأكد المجتمعون ضرورة التواصل مع المتضررين الذين لم يتقدموا بطلبات للحصول على الدعم.

> ٨٠ بالمئة من الطلبات الواردة إلى الصندوق حصلت على الدعم

كما استعرض الاجتماع واقع العمل والإنجاز في المشاريع السكنية المخصصة للمتضررين من الزلزال في محافظتي اللاذقية وحلب، وأكد على اتخاذ كل الإجراءات والخطوات اللازمة لتسليم الشقق لمستحقيها من المتضررين خلال الفترة القريبة المقبلة. وتم التصديق على تقرير المدقق الخارجي لعام ٢٠٢٣، الذي قدم تقريراً مالياً ومحاسبياً شاملاً حول كل موارد الصندوق وسبل إنفاقها بكل شفافية وموثوقية بما يتماشى مع معايير المحاسبة الدولية ذات الصلة، كما تمت الموافقة على تعديل النظام المالي للصندوق، وذلك بهدف تطوير آلية عمل الصندوق واختصار المدة الزمنية لإنجاز المعاملات وتلبية طلبات المتضررين بأسرع وقت ممكن. وتم التوقف عند سبل تعزيز كفاءة إجراءات منح القروض والتسهيلات المالية والمصرفية والضريبية للمتضررين بموجب أحكام المرسوم التشريعي رقم ٣ لعام ٢٠٢٣.

التأمين الصحي لم يرتق لطموحات العمال ومطالب بإلزام الأطباء والمشافي بالاشتراك به

أكثر من ربع مليار ليرة الإعانات النقابية لعمال المصارف والتأمين بدمشق

مطالبات باستعادة منزل النقابة المغلق من الاتحاد العالمي للعمال في عين الكرش

محمود الصالح

تركزت مطالب عمال المصارف والتأمين خلال مؤتمر النقابة السنوي على تحسين الوضع المعيشي وزيادة الرواتب والأجور والتعويضات بما يتناسب مع غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار، والإسراع بصرف الحوافز الإنتاجية والعلاوات وتطبيق المرسوم رقم ٢٥٢ لعام ٢٠٢٢ وتنفيذ موافقة رئاسة مجلس الوزراء لعام ٢٠٢٣ الخاصة بالمصرف المركزي والمصارف العامة مع الأخذ بعين الاعتبار صرف الحوافز عن المدة الزمنية الواقعة بين تاريخ إصدار المرسوم وتاريخ الإعلان عن تطبيق نظام الحوافز.

وطالبوا بفتح سقوف الرواتب وإلغاء الضريبة على الراتب والتعويضات ومتمات الرواتب وخاصة المكافآت التشجيعية، وصرف بدل نقدي عن إجازات العاملين الذين يداومون أثناء العطل وخارج أوقات الدوام لضرورة استمرارية العمل في الجهات التي يعملون بها، والإسراع بإصدار قانون خاص بالمصارف يراعي طبيعة عملها وخصوصيتها للحفاظ على الكوادر المصرفية من التسرب واللجوء إلى المصارف الخاصة، وتخصيص نسبة من الجبايات لإنفاق الاستهلاكي ورسم الطابع والاستكمال الضريبي، وتوحيد نسبة عائدات الجباية على جميع العاملين في مديريات المالية بدمشق وريف دمشق، وتثبيت العمال المؤقتين والمياومين لدى المؤسسة السورية للتجارة والمصارف ومنحهم التعويضات والمكافآت وفقاً للوائح والأنظمة النافذة بهذا الخصوص، ورفع قيمة اللباس العمالي والوجبة الغذائية المستحقة للعاملين بما يوازي السعر الرائج بالأسواق، والعمل على أتمتة برامج التأمين الصحي بالمؤسسة السورية للتأمين لما له من أهمية كبيرة في تبسيط وتدقيق الصرفيات والبيانات المتعلقة بطبيعة عمل مديرية التأمين الصحي والجهات المتعاقدة، وتطوير التجهيزات الحاسوبية والعدادات والطابعات بما يتوافق مع البنية التقنية المحدثة في المصارف العامة وإصلاح وشراء الآليات الخاصة بنقل الأموال (السيولة).

كما تمت المطالبة بالاستمرار بتأمين وسائط النقل الجماعي للعاملين بالدولة مجاناً من خلال التملك والاستئجار لمديتي دمشق وريف دمشق نظراً للتكاليف الباهظة التي يتكلفها العامل للوصول إلى مكان عمله وبالعكس، والعمل على إعفاء العاملين من العقوبات المسلكية الخفيفة والشديدة المؤخرة في الترفيع ومنح التعويضات عن الأعوام السابقة للحفاظ على الكوادر الكفوءة والخبرات من التسرب.

وطالب أعضاء المؤتمر بالمنزل المملوك للنقابة الواقع في منطقة عين الكرش والمغلق حالياً لمصلحة مكتب الاتحاد العام العالمي لنقابات العمال الأمر الذي يفوت على النقابة عائدات استئماره بشكل أفضل يعود على النقابة والأخوة العمال بالنفع والفائدة.

وتوقف أعضاء المؤتمر عند الخدمات الصحية، فمنذ انطلاق نظام التأمين الصحي بالمرسوم التشريعي رقم ٦٥ لعام ٢٠٠٩ ما يزال هذا القطاع يتعرض لكثير من الانتقادات التي لم تتغير منذ نشوئه والحديث يطول في السلبيات التي تنطوي في واقع التأمين الصحي وخاصة مع الظروف المعيشية الصعبة في ظل ارتفاع الأسعار وتضاعف فاتورة الاستشفاء على العاملين بسبب ارتفاع زيادة الاعتمادات السنوية الخاصة بالنفقة الطبية نتيجة التضخم النقدي بالإضافة الفعلية بالتسعيرة التي لا تتناسب مع الواقع.

وتم النقاش بالتعديلات التي أجريت على نظام التأمين الصحي والتي لم ترتق لمستوى تطلعات الطبقة العاملة أو تشعر بتحسن الخدمات الصحية والإجراءات بشكل ملموس ومريح للعاملين، وعليه يجب رفع معاناتهم بالتعاون مع ممثلي مجلس الصحي، والتي اختصرها أعضاء المؤتمر بالمطالبة بالتغطية الكاملة لجميع الخدمات الطبية من التأمين لجميع الأمراض والأدوية والتحاليل المخبرية.

وتمت المطالبة بإلزام الأطباء والصيادلة والمخابر بالاشتراك بهذا المشروع من دون استثناء، وتقديم الخدمة الطبية بمهنية عالية لكونها مهنة إنسانية وليست تجارية، وتشميل جميع أفراد العائلة في التأمين الصحي، والطلب من الجهات الوصائية والمشافي وعدم قيام وزارة الصحة بإعادة النظر بالتسعيرة التي لا تتناسب مع الواقع.

رئيس مكتب النقابة محمود القادري ذكر أن مكتب النقابة يتابع واقع العمل النقابي والاقتصادي والخدمي في الجهات التابعة لعمل النقابة ويعمل على معالجة الصعوبات التي تواجه العمل والعمال بالتعاون مع الإدارات وكان هناك اهتمام كبير بعمال القطاع الخاص من خلال الزيارات الميدانية لهم في مواقع العمل وتم تنسيب ٧٢٠ عاملاً وعاملة على حين وصل عدد المنتسبين للنقابة إلى ١٩٠٠٠ عامل وعاملة مشيراً إلى أن قيمة المساعدات التي قدمها صندوق المساعدة الاجتماعية وصلت إلى أكثر من ٢٥٩ مليون ليرة.

بعد ذلك أجاب كل من مدير عام هيئة الإشراف على التأمين الدكتور رافد محمد ومدير عام السورية للتأمين أحمد ملحم ومدير عام مصرف التوفير رغد معصب ومنذر ونوس مدير عام هيئة الضرائب والرسوم ونضال العربيد مدير عام التسليف الشعبي على التساؤلات المتعلقة بإداراتهم.

المتقاعدين ممن أفنوا شبابهم في خدمة البلاد بمحفظة التأمين الصحي.

رئيس اتحاد عمال دمشق عدنان الطوطو أشار إلى خصوصية مؤتمرات النقابة لكونها تتعلق بعمل أهم القطاعات الاقتصادية قطاعي المصارف والتأمين وبالتالي ما يطرح فيها يتصف بالدقة والمنهج الاقتصادي الصحيح وما قدم اليوم من طروحات مهمة ومن صلب الواقع ومعالجتها تترك أثراً كبيراً بتطوير العمل المصرفي ولاسيما أنه كان من أوائل القطاعات التي تم فرض عقوبات عليه وأثرت في عمليات تحويل الأموال واستيراد التجهيزات الخاصة بعمل المصارف ورغم ذلك بقي يقوم بدوره الوطني بفضل الإجراءات الحكومية وجهود عماله.

جامعة دمشق تسحب ٦ شهادات من أصحابها بسبب «سرقة علمية» بعد مناقشة الرسالة

إقرار لائحة جزاءات لمخالفة قواعد الأمانة العلمية.. ويحال عضو الهيئة التعليمية إلى مجلس التأديب إذا وقع الانتحال بنسبة تفوق ٢٠ بالمئة

شكاوى ترد من الخارج.. واعتماد قواعد واضحة تحمي أبحاث الطلبة والأساتذة من أي سرقة

فادي بك الشريف

كشف مصدر مسؤول في جامعة دمشق في تصريح خاص لـ«الوطن» عن إجراءات جديدة تم إقرارها للتعامل مع حالات سرقة الأبحاث العلمية «الاستلال» سواء فيما يخص الطلبة أم أساتذة الجامعات، وذلك في إطار التوجه لوضع واعتماد قواعد واضحة تحمي أبحاث الطلبة والأساتذة من أي سرقة، بما يعزز من البحث العلمي تلافياً لأي إساءة للجامعة وحفاظاً على سمعتها.

كما كشف المصدر أنه تم وضع تشريعات مختلفة تتضمن نسبة الاستلال، وإجراء تعديل على البحث المقدم أو رفض الموضوع بشكل كامل، مع دراسة الموضوع سواء قبل مناقشة الرسالة العلمية أم بعدها.

وحسب المصدر، يأتي ذلك بعد ضبط حالات استلال علمي لعدد من الأبحاث، كاشفاً عن ضبط ٦ حالات سرقة تمت بعد مناقشة الرسالة، الأمر الذي أدى إلى سحب الشهادة لعدد من الطلاب في عدة كليات، وتعميم سحب الشهادة على الوزارات ومختلف الجهات، والطلب إعادة الوثيقة، وفي حال عدم إعادتها يصدر تعميم بإلغاء الوثيقة.

ونوه المصدر بالعمل على إجراءات لضبط حالات الاستلال قبل المناقشة عبر إخضاع الأطروحة لمعاينة وتدقيق إلكتروني، إضافة إلى لجنة سرية.

وأكد المصدر أن الشكاوى على وجود حالات سرقة لم تقتصر محلياً على تعداها لورود شكاوى من البعض في الخارج لرسائل علمية بتفاصيل توضح وجود «استلال علمي»، ناهيك بوجود حالات استلال من جامعات أخرى داخل البلاد، وتعرض على أنها منفذة بشكل كامل عبر الطالب أو الباحث.

> ٤٠٠ رسالة «ماجستير ودكتوراه» تمنح سنوياً بجامعة دمشق ونسبة «الاستلال» لا تتجاوز ٢ بالمئة

وقال: يتم العمل وفق مسارين، يتضمن الأول عرض البحث أو الرسالة على لجنة متخصصة، أو عبر البرنامج الإلكتروني الذي يعتمد على كلمات مفتاحية أو نصوص معينة في الأطروحة.

وأشار المصدر إلى ضبط عشرات الحالات خلال الفترة الماضية قبل وصول الأطروحة إلى مرحلة المناقشة، وبالتالي إعطاء الطالب فرصة لإجراء التعديلات، مؤكداً أنه في حال ضبطت بعد المناقشة فهذا يضع الجامعة في موقف محرج وإجراء واحد لا ثاني له وهو سحب الشهادة.

وأضاف إن نسبة حالات الاستلال لا تتجاوز ٢ بالمئة من إجمالي عدد رسائل الدكتوراه الممنوحة والمقدرة بنحو ١٠٠ رسالة سنوياً، والماجستير بنحو ٣٠٠ رسالة، علماً أنه سنوياً يصل عدد طلبة الدراسات العليا إلى نحو ١٨٠٠ طالب بمختلف الكليات.

ونص قرار مجلس الجامعة الذي (حصلت «الوطن» على نسخة منه) على الموافقة على مقترح مجلس البحث العلمي والدراسات العليا باعتماد مشروع لائحة جزاءات لمخالفة قواعد الأمانة العلمية تتم إحالته إلى مجلس التأديب بحسب الاختصاص.

وتضمن القرار أنه في حالات كشف الانتحال أو زيادة الاقتباس المباشر وغير المباشر (عما حدد سابقاً) لقرار المنح في ورقة عمل أو رسالة أو أطروحة، يتم اللجوء إلى إحدى برمجيات كشف الانتحال العلمي أو تشكيل لجنة علمية مختصة بإشراف الأستاذ نائب رئيس الجامعة لشؤون البحث العلمي لدراسة كل حالة على حدة وتقديم تقرير بالمقترحات في ضوء القواعد الواردة.

وإذا وقع الانتحال من أحد أعضاء الهيئة التعليمية وكانت نسبته أكثر من ٢٠ بالمئة تقرير بالمقترحات.

هذا وعرّف القرار الانتحال العلمي بأنه استخدام مؤلف النتاج الفكري لمؤلف أو مؤلفين آخرين وإدراجها في عمل فكري من دون نسبته لصاحبه الحقيقي، بحيث يُقصد بالانتحال في معرض تطبيق هذا القرار بالانتحال الكلي المتضمن سرقة كاملة لمقالة أو أطروحة، والجزئي المتضمن نقل جمل أو أفكار بطرق غير صحيحة أي من دون اقتباس.

أما الانتحال الذاتي فيعني انتحال جمل أو أفكار من نتاج الباحث نفسه التي نشرت من دون الإشارة إليها وذكرها الاقتباس، والانتحال الأدنى المقصود به انتحال الأفكار وصياغتها بصيغة لغوية مختلفة من دون ذكر المراجع.

وبالنسبة للانتحال في المراجع يتضمن وضع مراجع وهمية لا تتطابق مع الحالة الحقيقية، والترجمة العكسية تعني ترجمة مقال أو أطروحة من لغة إلى لغة أخرى، أما الانتحال من فريق عمل مشترك هو النشر وحيداً بعيداً عن الفريق الذي شاركه العمل من دون موافقة الفريق على ذلك. ناهيك باستخدام الصور والجداول من دون ذكر المراجع، والاستعانة بزملاء العمل أو مؤسسات تجارية لكتابة الأطروحة، وأخذ معلومات من الإنترنت بشكل كامل.

وتحدد نسبة الاقتباس المباشر أو غير المباشر بنسبة لا تزيد على ٣٠ بالمئة من مجمل العمل العلمي، ويمكن مراعاة الكليات الأدبية التي تتطلب أبحاثها زيادة عن هذا الحد بحيث يترك لها أن تحدد هذه النسبة من خلال قرار مجلس الكلية.

وفيما لم يرد فيه حكم في هذا القرار من حالات الانتحال أو الاقتباس اللاحق لصدور قرار المنح تشكل لجنة من الأستاذ نائب رئيس الجامعة لشؤون البحث العلمي لدراسة كل حالة على حدة وتقديم تقرير بالمقترحات.

رفع رسوم كراجية سرافيس جبلة يثير الجدل

محافظ اللاذقية يوجّه بتخفيض القيمة من ٤٦ ألفاً إلى ٢٥ ألفاً

اللاذقية- عبير محمود

أثار قرار بلدية جبلة الخاص برفع رسوم الكراجية الجدل بين سائقي السرافيس والبلدية، ليحتج عدد من السائقين على خطوط متعددة في كراج جبلة على الرسم الجديد المحدد بـ ٤٦ ألف ليرة شهرياً، ومنهم من رفض العمل مطالبين بتخفيض هذه القيمة المالية التي اعتبروها «كبيرة»، في حين اعتبر آخرون أنها لا تعادل أجرة راكب واحد باليوم وهي قيمة زهيدة بالنسبة لغيرها من الرسوم.

مصادر من داخل كراج جبلة أكدت لـ«الوطن»، أن بعض السائقين لوحوا بالتوقف عن العمل رافضين دفع رسم الكراجية الجديد، مع مطالبتهم بالإبقاء على الرسم القديم المحدد بقيمة ألفي ليرة سورية فقط عن كل شهر.

وبالعودة إلى رئيس مجلس مدينة جبلة أحمد قنادیل، فقد أكد لـ«الوطن»، أنه بناء على توجيهات محافظ اللاذقية عامر هلال، وافق المكتب التنفيذي لمجلس مدينة جبلة على تخفيض رسوم الكراجية للسرافيس العاملة في كراج الانطلاق بمدينة جبلة من ٤٦ ألف ليرة سوريّة إلى ٢٥ ألف ليرة.

وأضاف قنادیل: إن قرار رفع رسم كراجية السرافيس يأتي في إطار قانوني وبموجب القانون المالي للوحدات الإدارية، مشدداً على أن البلدية لم تخرج عن القانون على الإطلاق.

وأوضح قنادیل، أن مجلس المدينة يعمل على تطبيق آلية «ضبط عمليات بيع وإيجار واستثمار الوحدات الإدارية لأموالها المنقولة وغير المنقولة العائدة لها وأملاكها، والمرافق العامة ذات النفع العام»، وفقاً لتعميم صادر عن وزارة الإدارة المحلية نهاية العام الماضي، بما يعود بالنفع على إيرادات البلدية وبالتالي ينعكس على تحسّن الخدمات المقدمة للمواطنين بشكل عام.

وأشار قنادیل إلى تعميم وزارة الإدارة المحلية الذي ينص على زيادة بدلات الاستثمار أو الإيجار وفق نسب مدروسة كل ثلاث سنوات على الأكثر (زيادات دورية)، وأن تتم إعادة النظر ببدل الاستثمار أو الإيجار وإعادة التوازن المالي لأسعار العقد كل عام على الأكثر ويؤخذ بعين الاعتبار تغير الأسعار وتبدلات سعر الصرف لقيمة العملات الأجنبية عند إعداد محضر التوازن المالي وعرض جميع العقود على المكتب التنفيذي لمجلس المحافظة المعنية لإبداء الرأي وإصدار القرار اللازم قبل استكمال عرضها على المراجع المختصة بالتصديق.

وقال قنادیل إن الرسوم المالية جميعها مصدقة بإيصالات تعطى للسائقين وتصب بالنهاية في خدمة المصلحة العامة وما تقدمه البلدية من خدمات في الكراج وغيره، إذ يتم العمل بشكل دوري على صيانة المرافق والآليات في الكراج وتقديم خدمة الإنارة بالطاقة الشمسية إضافة للاهتمام الدائم بالنظافة والجوانب الجمالية وما يترتب من زيادة تكاليف في رواتب العمال والتعويضات والأجور كافة.

وفيما يخص تحذير عدد من السائقين بالتوقف عن العمل على خطوطهم، أكد قنادیل أنه تم تسيير ١٠ باصات نقل داخلي لتأمين الركاب وتخديمهم بوسائل النقل مباشرة من الكراج، هذا الإجراء الفوري أدى لعودة السائقين إلى العمل على خطوطهم من جديد دون إحداث أي أزمة نقل.